# المساومة ودورها في إدارة الصراع الدولي
## مفاهيم ونماذج

د. إكرام محمد صالح حامد دقاش*

## مستخلص

تتناول هذه الدراسة المساومة ودورها في إدارة الصراع الدولي من منظور التحولات الداخلية والإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على إدارة الصراع الدولي، تعتمد الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في أن المحرك الأساسي للدول الكبرى في حل وإدارة الصراع الدولي هو مصالحها الذاتية أي ما ينعكس أو يعود على مصالحها الراهنة والمستقبلية من منافع وليس حل الصراع الدولي وفقاً للأخذ بمبدأ تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، فالسياسة الخارجية لأية دولة هي نتاج توظيف العديد من الآليات التساومية والتحالفية التي تصوغ في التحليل الأخير ملامح علاقاتها الدولية في لحظة ما ، مع مراعاة التغييرات الاقتصادية والأمنية مع الملفات الدبلوماسية في علاقات الدول الكبرى ، كذلك تناولت الدراسة نماذج تطبيقية عملية للمساومات والتوازنات الدولية .

* أستاذ مشارك رئيس قسم العلوم السياسية- جامعة الزعيم الازهري

## Abstract

The study sheds light on bargaining and its role in managing of international conflicts in accordance to the internal, regional and international changes and how come its impact extended to the management of international conflict .

The study is based on a fundamental hypothesis that the main driver of major countries in solving and managing international conflict is according to their own interests and not according to the principle of achieving international peace and security.

The foreign policy of any country is the output of recruiting several bargaining and coalition mechanisms which form the features of international relations with consideration of economic and security changes of diplomatic files for the relations of major countries.

The study also sheds light on practical models of international bargaining and balances.

**مقدمة**

تتناول هذه الدراسة المساومة ودورها في إدارة الصراع الدولي "مفاهيم ونماذج" من منظور التحولات الداخلية والاقليمية والدولية ومدى تأثيرها على إدارة الصراع الدولي.

**يتمثل هدف هذه الدراسة في كشف الآتي :**

١ / الصراعات متغيرة، والتحالفات مؤقتة، والمساومات غيرثابتة.

٢/المصالح الاقتصادية هي المحرك الرئيس للعلاقات الدولية.

٣/حل الصراعات من قبل الدول الكبرى يمثل مرتبة ثانية بعد مصالحها.

٤/ أوضاع التوازن الاستراتيجي في الساحة الدولية ومآلاته الحالية.

**تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها :**

إن المحرك الأساس للدول الكبرى في حل وإدارة الصراع الدولي هو مصالحها الذاتية أي ما ينعكس أو يعود على مصالحها الحالية والمستقبلية ، وليس حل الصراع الدولي وفقا للأخذ بمبدأ تحقيق الأمن والسلم الدوليين .

**منهج الدراسة:**

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، منهج دراسة الحالة، المنهج القانوني.

**تحتوي الدراسة على :**

مقدمة، اطار نظري مفاهيمي، الوضع الدولي الراهن للمصالح والتوازنات بين الدول الكبرى، الإطار التطبيقي العملي للدراسة وتتناول نماذج عالمية للمساومات والتوازنات الدولية، خلاصة، ثم الهوامش.

## الإطار النظري للدراسة

### إطار مفاهيمي

**العلاقات الدولية :**

تعتبر الدولة العنصر الأساس فى العلاقات الدولية ، فلا يمكن أن تقوم علاقات دولية بدون وجود دول . وتأسيساً على ذلك تعتبر كل علاقة دولية شأناً دولياً ، ومن ثم تدخل فيّ إطار العلاقات الدولية طالما تجاوزت تلك العلاقة حدود الدولة، بغض النظر عما إذا كان هذا التجاوز متعلقا بأطراف العلاقة أو كان خاصاً بآثارها . فالعلاقات الدولية هي تلك التي تؤثر في الجماعة الدولية سواء كانت بين دول ودول أو بين دول ومنظمات دولية طالما أثرت تلك العلاقة أو ذلك التواصل فى الجماعة الدولية ، فعلم العلاقات الدولية يهتم بدرا سة الواقع الدولي من خلال ما يوجد فيه من علاقات وما يرتبط بهذه العلاقات.

**الصراع الدولي :**

الصراع ظاهرة عرفتها المجتمعات البشرية منذ زمن بعيد ، تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينهما. والصراع يجري مدفوعاً بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة ، فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة أن ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع، فإنها تقدم على الدخول فيه ، وتغريها تلك المصالح بجسر قواعد سابقة، أو المغامرة بانتهاك أعراف عامة لإدارة الصراعات على المستويات المختلفة. (١)

**يحتوي تعريف الصراع على ثلاثة أبعاد أساسية هي :** [٢]

١/**البعد الأول** ويتعلق بالموقف الصراعي ذاته :

إن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر ، ثانياً سيشترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض ، ثالثا يتطلب توفر او تحقيق الرغبة من جانب طرف أو الأطراف بان هذا الموقف قد يتصادم مع باقي الاطراف الاخرى

٢/**البعد الثاني** يختص بأطراف الموقف الصراعي بوجه عام ، يمكن التمييز في الموقف الصراعي من حيث أطرافه بين مستويين إثنين :

أولاً: الصراعات الفردية : ويكون أطراف الصراع فيها افراداً ، وعليه فإن دائرة الصراع وموضوعه يكونان محدودين بطبيعتهما

ثانياً: الصراع بين الجماعات : ويتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه وأن دائرته ومجالاته اكثر اتساعاً وتنوعاً عن البعد الاول .

٣/**البعد الثالث** الصراع بين الدول : والذي عادة ما يعرف بالصراع الدولي وتكون دوائر الصراع فيه أكثر تعقيداً واتساعاً ، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية وقد وجد الصراع الدولي العديد من الجهود العلمية والأكاديمية التى أهتمت به ، والتى تمثلت فى نظريات القوة ، نظريات صنع القرار ، نظريات النظم والاتصالات، نظريات التحالفات والمساومات .

كذلك للصراع بعدان إيجابي وسلبي. الجانب الإيجابي يشير بوجه عام إلى ذلك الجانب المتمثل فى الدفع نحو عمل أو اقامة الاتصالات وحل المشكلات ، والتبادل الإيجابي بين الأطراف المعنية . فالصراع هو وسيلة للتغيير يمكن من

خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية والعدالة ، وفرص تحقيق وتنمية الذات . والجانب السلبي يدفع باستدامة الصراع.

يتطلب الاهتمام بتعظيم الوظائف الإيجابية للصراع ، الاهتمام المتزايد بعمليات التفاوض وتسهيل حل المشكلات كوسائل بديلة لتسوية الصراعات .

يتواجد الصراع في كافة أشكال السلوك الاجتماعي ، ولكل صراع أرضية يقوم عليها، فهو موجود في الواقع بحكم توازنات وتعقيدات الواقع ذاته، غير أنه دائماً ما يأتي ممزوجاً بالكثير من الأجندة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهنالك سبب أصيل لأي صراع كما أن هناك تبرير مباشر لوجوده.

تعتبر الحروب أقصى تجليات هذه الصراعات فيما تعتبر المساومة أهم صورة من صور حل الصراع انتشاراً بين الأفراد والجماعات والدول .

**مفهوم النزاع :**

النزاع هو تعارض فى الحقوق القانونية قد تتسم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية . فالصراع يفترض وجود طرفين أو أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهما من جانب ، واستعداد الطرفين ورغبتهما فى حل المشكلة من جانب آخر. النزاع هو درجة أقل حدة وأقل شمولا من الصراع [٣]، ويمكن احتواؤه والسيطرة عليه ومنع انتشاره.

**المساومة :**

هي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة أو الصلاحية للاتفاق على حل مقبول ولو جزئياً لمصلحة أهدافها ، وليس

بالضرورة أن يكون حلاً مثالياً ، فهي إذن " التوصل إلى مبادلات مفيدة للطرفين" (٤)

كذلك هي : "محاولة الوصول إلى تبادل منافع مشتركة بين المتساومين، أي أن كل فرد أو مجموعة من الأفراد يجد أن ما يصبو إليه من منافع متوافرة تحت سيطرة فرد أو جماعة أخرى ، ليس بمفردها أن تحصل عليها كلاً أو جزءاً إلا بتقديم شيء ما يرغب به الطرف الآخر ، أو الوعد بتقديمه في زمان ومكان وبكيفية معينة بالمستقبل " (٥)

إذن المساومة تعني أن تعطي أو تتنازل عن شيء مقابل شيء آخر مادي أو معنوي.

**الشروط الواجب توافرها للمساومة :**

- توافر الرغبة لدى المتساومين .
- وجود شيء ما عند كل مساوم يرغب به المساوم الآخر .

**أنواع المساومة :**

**١/ المساومة غير المتكافئة أو غير المتوازنة :**

هي التي لا يكون فيها طرفا المساومة بالقوة نفسها أو المستوى من الحاجة للشيء موضع المساومة ، مما يؤدي إلى تقديم تنازلات أكثر من قبل الطرف الأضعف الذي يخضع لتأثير حاجته الملحة للطرف الآخر .

**٢/ المساومة المتوازنة :**

وهي التي يكون فيها طرفا المنافسة متساويين أو متعادلين من حيث القوة ، ومن حيث مستوى إلحاح الشعور بالحاجة للشيء قيد المساومة .

**٣/ المساومة الغامضة :**

يمكن أن تكون المساومة غامضة أو ضمنية بطبيعتها ، خصوصاً حين تعقد الاتفاقيات بين أطراف المساومة على أساس وعود مستقبلية ، مثل الاتفاقيات التي تحصل بين الكتل السياسية في البرلمانات ، عندما تقوم مجموعة من الأعضاء بدعم موقف مجموعة أخرى في أثناء المناقشات أو التصويت ، على أمل الحصول على تأييدها لمواقفهم في المستقبل.(٦)

**٤/ المساومة العلنية :**

قد تكون المساومة علنية ذلك عندما يحدد كل من المتساومين مطالبه وشروطه بشكل واضح ومكتوب مسبقاً للالتباس ، وسوء الفهم الذي ينتاب المساومات الضمنية وغير المكتوبة .

تتطلب جميع أنواع المساومات أن يكون المساوم عارفاً إمكانياته وقدراته ، وإمكانيات وقدرات الآخرين ، وما يرغبون فيه، والظروف والمواقف الملائمة من حيث المكان والزمان التي يستطيع فيها أن يحصل على أكبر قدر ممكن من المنافع بأقل قدر ممكن من التضحيات .

**العوامل المؤثرة في المساومة:**

**١/ عامل الزمن :**

إن تحديد الإطار الزمني للمساومة على درجة عالية من الأهمية ، إذ أن تحديد زمن معين للمساومة يضمن نوعاً من الإدارة الدقيقة للصراع ، وعامل الزمن مهم لأن عمر المساومة قليل مقارنة بعمر الصراع .(٧)

**٢/ الطرف الثالث :**

وجود طرف ثالث في المساومة عامل مهم قد يلجأ إليه الطرفان بالقيام بدور الوساطة لحل الصراع أو لتسهيل التوصل إلى اتفاق ، ويشترط في الطرف الثالث أن يكون مرتبطاً بمصالح مباشرة مع كلا الطرفين ، أو أن يتمتع بنفوذ قوي بينهما . ويعد اختلاف قوة ونفوذ الطرف الثالث من أكبر العوائق التي تواجه التوصل إلى اتفاقيات مرضية وقابلة للتنفيذ .

**٣/ السياق الإقليمي :**

وهو محصلة تفاعلات بين الوحدات المكونة للإقليم ، وهو في الأساس تقسيم سياسي تحددت تقسيماته بأدوار الصراعات السياسية.

**القواعد العامة للمساومة :**

**هناك خمسة موازين أساسية للمساومة هي [٨]:**

**١/ ميزان القدرات :**

وهي القدرات العسكرية والإستراتيجية العامة والخدمات الإستراتيجية العامة " المخابرات ، والتموين ، وصيانة المعدات العسكرية والقدرة الاتصالية".

**٢/ ميزانية المخاطر :**

ويقصد به التوازن في المواقف التي تشكل مواجهة تبعات الحصول على ميزة ما ، أو تجنب تهديد بعينه ، كتلك المخاطر التي تكتنف عملية الحصول على سلاح نووي .

**٣/ ميزان الإدراك الداخلي :**

ويتعلق بمدى الاهتمام بالشرعية السياسية في الداخل عند صياغة الموقف التساومي لطرف في مواجهة طرف آخر ، بما قد يتبعه من عدم التركيز على شرعية المطالب في بيئة الطرق الداخلية ووجهة نظر الطرف الآخر .

**٤/ ميزان الاحتياج :**

ويعبر عن طبيعة ومقدار ما تحتاجه الدولة وتسعى إلى تحصيله من موارد وإمكانيات الدول الأخرى في النظام الدولي .

**٥/ ميزان الحساسية :**

ويتعلق بمفهوم صناعة الاختلاف في مجال القيم المشتركة ويجب أن نفرق بين المبادرة للحرب وبين التهديد بها في إطار المساومة ، فالحرب تعني الاستعمال الفعلي للقوة المسلحة لغرض التأثير الإستراتيجي في الحرب الفعلية، أما التهديد بالحرب فيقصد به : الردع من أجل المنع بإتيان فعل بالقوة.

**المساومة ونظرية المباريات :**

**نظرية المباريات** هي ليست نظرية وصفية لكنها بالأساس نظرية معيارية تقوم على العقلانية ، وتهدف إلى بيان كيف يمكن أن تؤخذ قرارات أفضل في أوضاع تفاعلية، وتقوم النظرية على معيار أولي هو تعظيم الفوائد. وتفترض نظرية المباريات أن هناك موقفاً صراعياً ناجماً عن وجود علاقات ومصالح تحتم الصراع أملاً في الحصول على مكاسب سواء كلية أو جزئية اقتساماً ، وجرى تصور الصراع على شكل مباراة بين طرفين ولكل طرف اختياران ،

الأحسن والأسوأ ، لأن ناتج **نظرية المباريات** هو الكسب أو الخسارة (صفرية).[٩]

المساومة هي جوهر فلسفة نظرية المباريات ، ولكي يكون أطراف المباريات قادرين على القيام بعملية المساومة بكفاءة وفعالية لابد أن يتوافر القدر الكافي من المعلومات الصحيحة .

**المساومة ونظرية التحالفات :**

إذا كانت المساومة مع الأطراف الأخرى من أهم ملامح الصراع الدولي فإن هذا يوازي بناء التحالفات . فالتحالف مكون أساسي من مكونات الصراع الدولي إذ لا تدخل الدول في أي صراع مع قوى إلا وهي في حالة تحالف مع قوى أخرى ، ولولا انتشار الصراعات لما انتشرت التحالفات ، حيث إن قيام التحالفات هو حاجة سياسية وملحة لكل دول العالم. [١٠]

**تخدم التحالفات الأغراض الآتية [١١]:-**

**ا/ التآلف :**

وهو التقارب الذي يتيح لأقطابه الاستفادة من قدرات بعضهم البعض ، فالدول نظرياً في حالة صراع دائم مع بعضها البعض ، ويمكن أن يتحول الصراع وفقاً لقدراتها لحرب ، إذ أن الدول قد تستطيع من خلال إتباع إستراتيجية التآلف عبر تحويل خسائر المنافسة مع دول أخرى إلى نوع من أنواع المكاسب والتكامل والمؤازرة .

**والتآلف نوعان هما :-**

أ/ التآلف الرسمي: وهو ذلك النوع الذي يتميز بهيكل محدد ونتيجة وثيقة محددة.

ب/ التآلف غير الرسمي : وهو ذلك النوع الوظيفي الذي يعني حقيقة وجود التعاون والتنسيق على كافة الأصعدة دون الحاجة إلى وجود الاتفاقيات والمواثيق .

**٢/ تعظيم القدرات المسلحة :**

من أهم الأهداف التي تضعها وتأخذها الدول في الاعتبار عند التفكير في عقد التحالفات ، هو تحقيق قدر من النمو والقدرات للقوات المسلحة لمواجهة التهديدات العسكرية والمخاطر الأمنية المتعاظمة .

**٣/ تعظيم التوقعات الإستراتيجية :**

عند إقامة التحالفات يتم تنظيم التوقعات الإستراتيجية بين قطبين في إطار التصورات والتوقعات السائدة ، والآلية المعتمدة تقسم التوقعات إلى بعيدة وقريبة ومتوسطة المدى .

**أدوات التحالف :**

١/ أداة إستراتيجية لها بعد تنفيذي .

٢/ أداة تكتيكية ينتهي دورها عند تحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق الهدف .

٣/ الأداة اللوجستيكية وهي الوسيلة التي تساعد على تحديد فعالية التكتيك .

## الوضع الدولي الراهن للمصالح والتوازنات بين الدول الكبرى

**التغيير في الوضع السياسي العالمي :**

انتهت الحرب الباردة ، وانتقل العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية وتحول بذلك الصراع من شرق وغرب بانهيار المعسكر الشرقي إلى صراع شمال جنوب ، الجنوب الذي وجدت دوله نفسها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي سيكون له أثر كبير على العالم الثالث (الجنوب)

وتكريس استعماره وسلب سيادته على قراراته السياسية وتبعيته من خلال فرض هيمنتها على العالم .

لقد أدركت دول العالم الثالث أن القانون الدولي بمبادئه السامية يفسر على هوى الدول الكبرى وأن العدل وهيبة القانون قد أصبحا في يد الغالب . ولعل ما يحدث في مجلس الأمن الدولي يترجم هذه الحقيقة التي تكشف على أن هذه الدول تقتسم المغانم العالمية على حساب الدول الصغيرة حتى لو اضطرت الدول الكبرى إلى تقديم تسوياتها على قالب قانوني يتحلى بالمبادي المعروفة ولكنه يضر بها في العمق .

**وفقا لما تقدم يمكن تصنيف دول العالم للأتي:**

١ . **الدولة الأولى في العالم** وتتمثل في الولايات المتحدة الامريكية .

٢ . **الدول الكبرى** ( الكبر ليس بالحجم ) وتمثلها بريطانيا ، فرنسا ، روسيا والصين وهي الدول الكبرى في التأثير في السياسة العالمية إلى حد معين بما لايتعارض مع سياسة الدولة الأولى في العالم .

٣ . **الدول التي تسير في فلك الدولة الأولى والدول الكبرى**، مثل ألمانيا واليابان وهي دول لاتقوم بأي عمل خارجي له علاقة بالسياسة الدولية إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها وتكاد تنحصر تحركاتها الدولية الخارجية في التجارة والاقتصاد.

٤ . **الدول التابعة** : هي الدول التي تتبع في سياستها الخارجية بعض الدول الكبرى، مثل استراليا – كندا اللتان تتبعان للتاج البريطاني. واسرائيل التي تتبع في سياساتها الخارجية للسياسة الغربية، إذ تعتبر قاعدة متقدمة للغرب في العالم

الاسلامي، وتقوم أمريكا بدعمها ماديا . وتتمتع هذه الدول ببعض الاستقلال في اتخاذ بعض القرارات الداخلية .

٥ . **الدول التابعة تبعية شبه مطلقة** :- وهذه الدول تتمثل في الدول التي استعمرت عسكريا، سياسيا، وثقافيا، واقتصاديا في السابق، وهذه الدول منحت حاليا ما يسمى بالاستقلال الشكلي الذي هو استعمار فعلي عبر التغطية على استغلال الدول الاستعمارية لثرواتها من خلال شركاتها، والقيام بعمليات قمع الشعوب، وقمع أي حركة يمكن أن تعمل على تحررها وتحرير ثرواتها. وهذه الدول هي دول مايسمى بدول العالم الثالث بدون استثناء خاصة الدول المسلمة حيث تدير سياساتها الداخلية والخارجية سفارات الدولة الأولى في العالم وسفارات الدول الكبرى .

## الإطار التطبيقي العملي للدراسة

## نماذج عالمية للمساومات والتوازنات الدولية

### ١/ المساومة التركية في الحرب على العراق ٢٠٠٣م (موقف تركيا من الحرب على العراق) :

**المساومة السياسية ومبادئ أتاتورك:**

وضعت تركيا سبعة مبادئ أساسية لتكون بمثابة رؤية إستراتيجية لها من أجل تنمية وإنجاح علاقاتها السياسية الخارجية مع دول الشرق الأوسط ، وخاصة الدول العربية وهي ما ثبت نجاحها حتى أواخر التسعينات من القرن العشرين.(١٢)

لكن هذه المبادئ تم تجاوزها واستثناء العراق منها وخرقت حكومة سليمان ديميريل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط ،

حيث أصبحت تركيا عضواً بالتحالف الدولي ضد العراق وفتحت أراضيها لدول التحالف لضرب العراق ، على الرغم من أن علاقة الجوار التركي العراقي ليست بالعلاقة الطارئة .

لقد كان الموقف الشعبي التركي يقف ضد العدوان الأمريكي على العراق ، وهذا الموقف هو ما شكلته الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والشعبية التي طالبت الحكومة والبرلمان برفض استخدام الأراضي التركية منطلقاً لغزو العراق. وقد كان هذا الموقف يعكس علاقة حسن الجوار في ظاهره ولكن كان لتركيا سمة إستراتيجية في السلوك السياسي الخارجي (المساومة).

ورغم أن هناك تناقضاً في مواقف القوى التركية الحاكمة حيث اتضح ذلك من خلال تصريحات المسئولين الأتراك الرافضين لموضوع الحرب الأمريكية على العراق ، لكن مع ذلك تغيرت هذه المواقف بعد زيارات المسؤولين الأمريكيين المتعددة لتركيا حتى وافقت على قبول فكرة الاشتراك بجانب الولايات المتحدة في تلك الحرب بشرط " المساومة " والمطالبة بدفع مبلغ ٢٥ مليار دولار تعويضاً لها عن الخسائر التي ستتعرض لها.[١٣] كذلك أن تمنح واشنطن أنقرا فرصة المشاركة في الترتيبات الإقليمية وتوازنات القوى الخاصة بالمنطقة بعد الحرب على العراق. هذا الأمر وضع الحكومة التركية في موقف يتأرجح بين الرفض للحرب استناداً على قاعدة شعبية رافضة لها وبين التأييد لهذه الحرب بشروط تقع معظمها ضمن المصالح التركية، وما بين الموافقة على العمل العسكري دون المشاركة فيه .

ومع هذا سنحت لتركيا فرصة المناورة السياسية مع الإدارة الأمريكية، وقد ضحت تركيا بمصالحها على حساب علاقاتها مع أمريكيا ، وكانت المساومة التركية ومساندتها للولايات المتحدة تقوم على عدة أسباب هي[١٤] :-

* الضمانات الأمريكية بعدم دعم قيام دولة كردية في شمال العراق .
* استمرار دعم تركيا بالمساعدات المالية ، الاقتصادية وحتى العسكرية.

وعلى هذا كانت الاتصالات، ودارت المفاوضات بين الطرفين التركي والأمريكي في ثلاثة اتجاهات هي :

* تعاون عسكري .
* تعاون سياسي .
* تعاون أمني .

تعتمد تركيا في هذه المفاوضات على قوة المساوم التركي من منطلق الربح والخسارة وعلى هذا استخدمت تركيا عدة إجراءات منها :

* إغلاق الحدود مع العراق .
* وفقاً لمذكرة التفاهم أوقفت وعرقلت وصول المواد الإنسانية المصدرة للعراق.
* وعند اندلاع الحرب في مارس ٢٠٠٣م وقفت تركيا إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب على العراق، وساومت المؤسسة العسكرية التركية حيث وافقت على إنزال بعض القطع العسكرية في ميناء الإسكندرون.[١٥] . لكن ورغم ذلك هناك حقيقة رفض البرلمان التركي لعبور القوات العسكرية الأمريكية للأراضي التركية من أجل غزو العراق .

كذلك من أهم الأشياء التي جعلت تركيا تدخل في مساومة مع الولايات المتحدة في حربها على العراق الأطماع التركية في الأراضي العراقية والتي كانت معلنة وواضحة " **المصالح والأطماع التركية في العراق كانت أكبر من الواقع**" فبجانب التعهد بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق . طالبت تركيا بالحصول على ١٠% من النفط العراقي والدخول في الأراضي العراقية لمسافة ٧٥ كيلو متر[١٦].

لكن تغير هذا الأمر تماماً حينما أصبح غزو العراق واقعاً ملموساً إذ أهملت تركيا من قبل أمريكا ولم يعد بيدها سوى المساومة على موضوع الأكراد . وهذا ما دفعها للمشاركة في الترتيبات الأمنية من خلال إرسالها لقواتها العسكرية للعراق ، لكن مجلس الحكم في العراق أصر على عدم السماح للقوات التركية بالدخول مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتخاذ موقف إقصاء تركيا من تلك الترتيبات الأمنية.[١٧]

وبالرغم من مساندة تركيا في غزو العراق إلا أنها بدأت تشعر أن سلوك المساومة جاء مخيباً لآمالها ، وهذا ما دفع الرئيس ديميريل إلى القول : " إن حرب الخليج سبب جميع المشاكل التركية " ، ليلقي بالمسؤولية المباشرة على الإدارة الأمريكية والغرب معاً.[١٨]

إن السلوك السياسي الخارجي لتركيا ( المساومة ) يعبر عن صورة واقعية لمصالحها وأهدافها والدور الذي تريد لعبه في المنطقة . وأنها في سلوكها السياسي الخارجي ركزت على عدد من الثوابت أو المبادئ التي رسمت بها إستراتيجيتها في التعامل الداخلي والخارجي مع محيطها الإقليمي . وإن تجاوز تركيا لتلك الثوابت والمبادئ إنما يتماشى مع رؤية آنية لتحقيق أهدافها

ومصالحها القومية ، كذلك علاقاتها الإقليمية وتغيرها فهي مربوطة بمصالح آنية ظرفية .

**٢/ المساومة السياسية بين واشنطن وإسلام أباد في مكافحة الإرهاب الدولي :**

في ٢٠١٠/٣/٢٦م أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عند استقبالها وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي ، أعلنت عن مرحلة جديدة من التعاون والتحسن في العلاقات بين البلدين . بإعلان الإدارة الأمريكية عن الإستراتيجية الجديدة لمكافحة الإرهاب الدولي ، فإن الحليف الاستراتيجي لمواجهة مقاتلي حركتي طالبان الأفغانية والباكستانية هو الحكومة الباكستانية.(١٩) وبالتعاون مع الحكومة الباكستانية تحاول واشنطن بسط سيطرتها على الوضع في الحدود الأفغانية الباكستانية ، وذلك عبر الضغط على الحكومة الباكستانية لتوسيع عملياتها العسكرية في شمالي وزيرستان وغيرها من المدن الباكستانية الأخرى . وبالمقابل وعدت واشنطن باكستان بتقديم دعم مالي واسع .

ووفقاً للقانون بشأن تقرير الشراكة مع باكستان اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً بتقديم دعم سنوي لباكستان كمساعدة غير عسكرية بقيمة مليار ونصف دولار يتم تنفيذه خلال خمس سنوات ' لكن باكستان تطالب بمعونات أكثر. وكما يقول المستشرق سوتنكوف في هذا الصدد : " تجري الآن مساومة حقيقية ، وتبدو باكستان كدولة مساومة بائسة لأن الباكستانيين يفهمون جيداً أنه إذا لم تقدم الولايات المتحدة الدعم المادي لهم، فإن الحكومة الباكستانية ضعيفة وتمتلك علاقات سيئة مع العسكريين ، وإنها لن تستطيع البقاء طويلاً والبديل

هو إما العسكريون أو الإسلاميون الذين لا يتمتعون بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة ". (٢٠)

لذلك لجأت الحكومة الباكستانية إلى تقديم لائحة طلبات عديدة للولايات المتحدة الأمريكية أهمها ، توسيع الإمدادات العسكرية بما في ذلك الحصول على طائرات بدون طيار، وأن تزيل الولايات المتحدة الحظر على التعاون في مجال الطاقة السلمية النووية ، وتقديم المساعدة في محاولة قضية كشمير، ووقف عملية القصف الجوي في المناطق الباكستانية المجاورة للمناطق الأفغانية .

لكن الجانب الأمريكي كان يتهرب دائماً من مناقشة موضوع توجيه الضربات الجوية الأمريكية للأراضي الباكستانية أثناء ملاحقتهم لزعماء طالبان، كما أن الأمريكيين لم يوقفوا قصفهم الجوي للأراضي الباكستانية ، كذلك تضع الولايات المتحدة في الاعتبار موقف الهند من بعض المطالب الباكستانية .

**٣/ المساومات الأمريكية الإيرانية :**

**تعتمد السياسة الإيرانية تجاه الأطراف التي تختلف معها (الخصوم) على فكرتين أو نقطتين هما(٢١):**

١/ البحث عن نقاط إتفاق معها " عدو مشترك " .

٢/ الضغط في نقاط الضعف عبر إستراتيجية عروض التعاون معها .

الولايات المتحدة الأمريكية كطرف سياسي أقوى في معادلة الشرق الأوسط عبر وجودها العسكري المباشر أو من خلال نفوذها في العلاقات والتحالفات مع دول بعينها من المنطقة ، أو عبر نفوذها السياسي المنبعث من قوة اقتصادها وجبروت حضورها الدبلوماسي في المحافل الدولية ، تساوم منذ

فترة طويلة إيران على الملف الأمني في العراق وذلك عبر طاولة التفاوض الإيراني الأمريكي حول العراق .

فإيران تدرك الحساسية الأمنية الأمريكية في العراق وتملك وتدعم بعض الجماعات العراقية وتديرها من قبل أجهزة المخابرات الإيرانية ، لذلك سيكون الفهم الإيراني مقابل لماذا يتم هذا التعاون مع الولايات المتحدة ؟ إيران تحتاج إلى عطايا أخرى من الولايات المتحدة سواء كانت في العراق نفسها بصورة مباشرة أو في غيرها من الملفات الأخرى العالقة بين البلدين . وهنا يتم خضوع التوتر الأمني للتوافق السياسي مع الدول الأخرى "الأمن بالتراضي بين أطراف الصراع " إيران والولايات المتحدة " . (٢٢)

- في العراق تعاونت إيران مع واشنطن ضد صدام ثم ضد المقاومة السنية في مقاومة الاحتلال الأمريكي، وقدمت لها الدعم وسهلت عمليات الانتقال والتحرك.
- وفي أفغانستان تحالفت إيران مع أمريكا ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ثم فتحت قنوات اتصال مع عناصر من تنظيم القاعدة وقدمت لها أنواعاً مختلفة من الدعم، وفي نفس الوقت سلمت إيران عناصر أخرى من التنظيم مطلوبين أمنياً لدولهم لإثبات مشاركتها في الحرب ضد الإرهاب.

هذه الطريقة الملتوية نجحت بالفعل في إثارة الارتباك لدى القيادة السياسية الأمريكية، وكان مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق " ريتشارد باوتشر " لشئون جنوب وسط آسيا صرح : " إننا لا نعرف على وجه الدقة من الذي يفعل هذا وما سبب ذلك لكننا نعلم أن هذه أسلحة من أصل إيراني ".(٢٣)

تمكنت إيران عبر هذه الإستراتيجية " التواصل مع كافة الأطراف" من تضخيم دورها في أفغانستان لدرجة كبيرة بحيث أصبح ينظر إليها دولياً لاعباً رئيسياً لايمكن الاستغناء عنه في حل المعضلة الأفغانية .

تستخدم إيران ملفات الأزمات كأوراق تفاوض وتساوم بها في أزمات آخرى أي "التبديل" فهي على سبيل المثال تستغل نفوذها في أفغانستان أو العراق أو الخليج أو لبنان ، كأوراق في إدارة المساومات في الملف النووي الإيراني. كما تستغل الملف النووي كورقة تفاوضية في إدارة الملفين " العراقي والخليجي " ويصعب على المحلل السياسي أن يحدد بدقة أي الملفات يمكن أن تتنازل عنها إيران في النهاية مقابل تحقيق مكاسب في الملفات ألآخرى . لذلك تحرص طهران على الحضور بقوة في الأزمات المثارة بدول المنطقة ، بل تصنع أزمات لم تكن موجودة من قبل مثل أزمة التمرد الحوثي في اليمن .

بالنسبة للملف الأفغاني فإن إيران تدرك أن أفغانستان هي محور مهم لتلافي الضغوط الغربية على روسيا لسحبها بعيداً عن دعم إيران ، فمقابل الحوافز الاقتصادية الغربية المقدمة لروسيا لترفع غطاءها عن طهران، تجد إيران في المقابل أن ما يمكن أن تقدمه لموسكو يعادل هذه الإغراءات ، وهنا يبرز دور أفغانستان باعتبارها محوراً مشتركاً بين الدول الثلاث ، روسيا ، أمريكا ، إيران حيث تتفق هذه الدول الثلاث على اعتبار الحركات الجهادية الإسلامية السنية في المنطقة خطراً يهددها جميعاً ، خاصة أن البيئة الأفغانية أصبحت مركزاً لإعادة التجمع والحشد لهذه الحركات ، يضاف إلى ذلك مخزون النفط في بحر قزوين ، ومشكلة المخدرات المستعصية على الحل ،

هذه كلها قضايا تحتاج إلى طاولة مفاوضات ثلاثية يمكنها أن تحقق الضغط على الطاولة النووية التي تجلس عليها إيران بمفردها .

ولكي تصل إيران لهذه الطاولة فإنها تسعى إلى استغلال علاقاتها بكافة الأطراف، لتغيير معادلات التوازن ولإيجاد بيئة غير مستقرة يصعب الخروج منها دون مساعدة خارجية ، كما إن عليها أن تتعامل مع ملفات الأزمات كباقة واحدة يجري التبديل بين مكوناتها بحسب الضغوط التي تمارس عليها . ومن خلال ذلك كله فإن إيران تتحلى بالصبر الطويل الذي يراهن على تغيير الظروف والأحوال وإذا كان مجيء جورج بوش للرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠١م شكل تحولاً جذرياً في الدور الإيراني بالمنطقة نتيجة احتلال أفغانستان ثم العراق، فان مرحلة الرئيس أوباما أدت إلى انتعاش الحلم الإيراني بالتحول إلى قوة إقليمية عظمى تمارس دوراً مدعوماً من العالم الغربي ، وذلك في ظل غيبة كاملة للدور العربي المتواري خلف ظلال التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. إذن سياسة إيران تتلخص في التواصل ، الانتظار ، التوظيف ، التبديل. هذه السياسة تدركها واشنطن جيداً وتدرك أيضا أنها لاتستطيع مجاراة إيران فيها .

**٤/ مساومات الدول الكبرى على السودان (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الصين) :**

ظهر التنافس والصراع الدوليان بين الدول الكبرى على السودان في القرار : (١٥٩٣ / ٢٠٠٥م ) :

كانت القرارات الثلاثة (١٥٩٠ ــ ١٥٩١ ــ ١٥٩٣ ) عبارة عن مشروع قرار واحد قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بضغوط كبيرة من

الكونغرس الأمريكي، وكانت مطالب الولايات المتحدة والكونغرس تتمثل في الأتي[٢٤] :

(أ) فرض عقوبات على السودان متمثلة فى حظر النفط والسلاح وحظر السفر وتجميد الأرصدة ، وحظر الطيران العسكري في دارفور.

(ب) محاكمة المتهمين حسب تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق.

(ج) زيادة القوات الدولية في دارفور وتوسيع المهمة لتشمل حماية المدنيين.

ونتيجة للصراعات الكبيرة واختلاف المصالح بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، أصبح مجلس الأمن ساحة لحماية المصالح وليس حماية السلم والأمن الدوليين ، فرنسا من المؤسسين والمتحمسين للمحكمة الجنائية الدولية وتريد أن تكون أول ممارسات هذه المحكمة في السودان ، الولايات المتحدة تقف بقوة وحزم ضد المحكمة الجنائية الدولية لأنها تخشى أن تطال جنودها الذين يخرقون ويرتكبون الجرائم المحرمة على امتداد العالم ، هذا بجانب هدفها في تغيير النظام في السودان. الصين تحرص على حماية مصالحها البترولية في السودان ، روسيا تحاول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أن تحمي ما تبقى لها من قيم رغم رؤيتها أن هذا القرار سيضر بالتسوية التي تمت مع جنوب السودان ، مندوب الجزائر العضو العربي الوحيد يرى ضرورة صدور القرار بصورة متوازنة يشمل كل أطراف النزاع في دارفور ، وأن يكون وفقا للرؤية الإفريقية ، وبخلاف ذلك ستكون للقرار آثار سلبية على مسيرة السلام في الجنوب.[٢٥]

ولإرضاء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تم تقسيم المشروع المقدم من الكونغرس الأمريكي ، إلى ثلاثة قرارات هي:

(١) القرار ١٥٩٠ ويختص بإرسال قوات دولية إلى السودان وهو ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) القرار ١٥٩١ ويختص بفرض عقوبات دولية على السودان كما تريد الولايات المتحدة ، ولكن حذفت منه فقرة حظر النفط إرضاء للصين .

(٣) القرار ١٥٩٣ ويختص بتحويل المتهمين في انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحكمة الجنائية الدولية إرضاء لفرنسا ،ويذكر أن هذه القرارات اتخذت في فترة أسبوع من يوم ٢٤-٣١مارس ٢٠٠٥م .

هكذا يتضح أن إحالة قضية دارفور إلى مجلس الأمن تمت بطريقة غير نظيفة منتهكة مبادئ القانون الدولي ومبادئ العدالة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والصين. وهكذا مارست كل من الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي مواقف غير أخلاقية وأدواراً فيها تناقض وتعارض واضحان يسيئان لهم ولقيادتهم للعالم ، وقد رفضت الصين أن تصادق على اتفاقية روما بينما صوتت أو امتنعت عن التصويت في قرار إحالة السودان إلى مجلس الأمن بدلا من استخدام حق النقض المكفول لها ، فالصين وان كانت تتعامل بحكم مصالحها الاقتصادية في السودان إلا وأنه من الواضح أنها غير راغبة في الاصطدام بواشنطن من أجل النفط السوداني ، فلبكين حسابات تتعلق بخططها المستقبلية والتي تعتمد على التركيز على التنمية والبناء الاقتصادي ، وتفادي الدخول في أي مواجهات مع واشنطن ، والدليل على ذلك أن الصين لم تستخدم الفيتو للحيلولة دون صدور أي قرار حتى الآن ضد السودان . أما روسيا فهي أقل ارتباطا بالسودان وما يحدث فيه من تفاعلات أو تطورات ، ومؤازرة روسيا للسودان تأتي في إطار محاولاتها لاستعادة دورها المفقود في

النظام الدولي وأنه يمكن لموسكو أن تتنازل عن ممانعتها بشأن قضية المحكمة إذا تمت مقايضتها على ذلك من قبل واشنطن في كثير من الملفات المتداولة بينهما.

**٥/ مساومات الدول الكبرى:**

**أ/ الصين والولايات المتحدة:**

تقوم الاستراتيجية الصينية على السعي لإقامة علاقات دبلوماسية أوثق مع المنافسين الاقتصاديين والسياسيين للولايات المتحدة مثل الهند ، كوريا الجنوبية ، وجنوب شرق أسيا، اليابان والمانيا، وتطوير مصالح مشتركة مع معظم دول العالم الثالث لتعزيز المكانة الصينية، وزيادة قدرة الصين على المساومة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفي الوقت نفسه تعمل الصين على استئناف الحوارات والاتصالات السياسية والعسكرية الرسمية مع واشنطون وحلفائها، والحفاظ على علاقات ايجابية مع دول آسيا الوسطى وايران . تمارس الصين ضغطا إقتصاديا عالميا على الولايات المتحدة، بينما ترد أمريكا بما تملك من أوراق سياسية أمنية وأقليمية، ولا تحبذ الدولتان الضغط على بعضهما البعض (مثل كوريا الشمالية ، وإيران) وعليه فالاقتصاد والسلاح والتداخلات الاقليمية جميعها تلعب دوراً بارزاً في تكييف العلاقات الامريكية الصينية. إنطلاقا من هذا السلوك الصيني نادرا ما تستخدم الصين حق النقض (الفيتو) مالم يتعلق الأمر بتايوان في القضايا التي يكون طرفها الآخر الولايات المتحدة، ومثال لذلك عندما قدمت الولايات المتحدة مشروع القرار ١٧٠٦ ضد السودان تمكنت الصين من اضافة عبارة بموافقة حكومة السودان إلى القرار ، هذه العبارة أفرغت القرار من محتواه وجعلته وكأنه صادر بموجب الفصل السادس مع أنه صادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كذلك الأمر بالنسبة لملف ايران النووي .

**ب/ روسيـــا والولايات المتحدة:**

تتميز روسيا بكثرة الأزمات الداخلية ومحدودية القدرات الاقتصـــادية ، مما يؤثر في حرية الحركة المتاحة أمام السياسة الخارجية الروسية. لقد لجأت روسيا للتقارب الاستراتيجي مع الصين في محاولة كل منهما الاستقواء بالآخر في مواجهة مساعي واشنطون للهيمنة على القارة الآسيوية في مساعيها لبســط نفوذها على العالم أجمع . تحرص روسيا للظهور بأنها لم تــزل قــوة دوليــة عالمية وإقليمية مؤثرة ، وتستند على ترسانة عسكرية هائلة ولديها القدرة على تشكيل تحالفات دولية وإقليمية مقلقة للأمريكيين وتطلعاتهم الاستراتيجية عبــر البحار. ولكن مهما تعاظمت المصالح فلن تصل المواقف الروسية إلــى حــد المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة ، وإنما تقتصر في أقصـــى درجـــات المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة دون أن يترجم ذلــك إلــى مواجهــة عسكرية روسية أمريكية، أو توتر حاد في العلاقات بينهما إنطلاقا من وجــود مصالح استراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة لايجــوز المســاس بهــا أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها . عليه لايجب توقع دور روسي كالدور السابق الذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتي قبل انهياره. فالهموم الروســية الحالية هي الانضمام إلى المنظمات الغربية سواء تلك المتعلقة بمنظمة الــدول المتقدمة اقتصاديا، أومنظمة التجارة العالمية، أومنظمة حلف شمال الأطلسي، أو الاتحاد الأوربي .

**ج/ الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة :**

إن المساومات تقوم لتحقيق مصالح الدول الكبرى كما أن سياسات الاتحاد الأوربي وأمريكا لايدعمان تحقيق الديمقراطية كما يزعمون، وأن أمريكا صاحبة أسوأ سيرة في ممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان خارج

أراضيها وخير مثال على ذلك يظهر في العراق، افغانستان، وجوانتنامو، أبو غريب، فلسطين، الصومال، الأمر الذي يدل على سيطرة الاتحاد الأوربي وأمريكا والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ويتخذان منها ذريعة لتنفيذ الأهداف الرامية لفرض الوصايا على دول العالم الثالث، فإذا كانت الدول الغربية فعلا تريد دعم الديمقراطية فلماذا تساعد على نشر الظلم والفساد فيها بما لايخفى على أحد (الثورات في العالم العربي خير دليل على ذلك ) .

الدول الكبرى تتحرك وفقا لمصالحها وليس بناء على مصالح الشعوب والدول الأخرى واذا تعارضت مصلحة إحدى الدول الكبرى مع إرادة شعب من شعوب العالم الثالث فالأولوية لمصالح الدول الكبرى ، لأن زعماء الدول الكبرى سوف يتعرضون لانتقادات شديدة من مواطنيهم إن قصروا في حماية مصالح بلادهم في الداخل والخارج .

**خلاصة :**

تعد السياسة الخارجية لأي دولة هي نتاج توظيف العديد من الآليات التساومية والتحالفية التي تصوغ في التحليل الأخير ملامح علاقاتها الدولية في لحظة ما، حيث أن الصراعات متغيرة والتحالفات الدولية بطبيعتها مؤقتة، والقواعد متطورة، والمساومات غير ثابتة، لأن القوة التي هي مناط الصراع الدولي ليست ساكنة بل يمكن تحصيلها ، كما يمكن فقدها أو تحول طبيعتها ودورها ، وهذا هو ما يجعل العلاقات الدولية [illegible]ة تحول دائم وإعادة تشكل مستمرة .(ليس هناك صداقات أوتحالفات دائمة).

وهكذا تتداخل الملفات الأمنية والاقتصادية مع الملفات الدبلوماسية في علاقات القوى الكبرى، كالاقتصاد والتبادل التجاري. لقد أثبت الاقتصاد فعالية كبيرة في تجسير العلاقات الدولية لجهة المصالح والمنافع المتبادلة .

**الهوامش :**

١. عمر أحمد هباش، مفهوم الصراع ومستوياته،( طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ م) ، ص ٦ .

٢. المرجع السابق، ص٨.

٣. احمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولى ،( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٨)،ص٢٧.

٤. حسن سالم المعروف، الصراع الدولي بين مهارة المساومة وبناء التحالفات ، من موقع إسلام أون لاين . نت ، بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١ م. www.islamonline.ne

٥. عمر احمد هباش ،المرجع السابق، ص٨.

٦.السيد عليوة ، ادارة الصراعات الدولية –دراسة فى سياسات التعاون الدولى ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨)،ص١٧٥

٧. الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: الدار البيضاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)، ص٩٤ .

٨. نفس المرجع السابق، ص٩٨.

٩. جيمس دورتي، وروبرت بالتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٩٥ م) ، ص٦٩ .

١٠. إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية، دراسة الاصول والنظريات ،(الكويت: جامعة الكويت ، ١٩٨٢)،ص٢١٠-٢١٥.

١١. أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية، بدون ناشر، ١٩٨٩ م، ص٥٨ .

١٢. محمد سالم السامرائي ، " قراءة في إستراتيجية تركيا السياسية المعاصرة تجاه العراق " ، أوراق تركية ، ٢٠٠١م ، ص ٢٣ .

١٣. لقاء مع وزير الخارجية التركي على قناة الجزيرة ٢٠٠٣/٢/٢٥م .الجزيرة نت.

١٤. منذر سليمان، "المساومة التركية على غنائم الحرب، www.alitijahagakhar.com
١٥. سيفي تاشان ، سياسة تركيا المعاصرة تجاه الشرق الأوسط ، ترجمة مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٠ م.
١٦. المرجع السابق.
١٧. محمد خليفة " الدور التركي في الشرق الأوسط والخليج العربي " ، المنبر ، باريس ، العدد ٥٨ ، ص ٤٣ .
١٨. نفس المرجع السابق.
١٩. التعاون الباكستاني الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي ، ميدل إيست نيوز لاين ، ٢٠٠٣/٣/٤م .
٢٠. نفس المرجع السابق.
٢١. عبدالشافع عبد الله عثمان، إستراتيجية إيران تجاه الخصوم، موقع إسلام أون لاين نت، بتاريخ ٤/١٦ /٢٠٠٤ م.
٢٢. رستم محمود ، " صراع القوارير الشرق الأوسط في منظومة الأمن بالتراضي " ، ٢٠٠٨/١١/٦م .
٢٣. تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق " ريتشارد باوتشر " لشئون جنوب وسط آسيا" ، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٣ م.الجزيرة نت.
٢٤. بيان الفاتح عروة مندوب السودان لدى الأمم المتحدة، تقرير بعثة السودان لدى الأمم المتحدة بالرقم / س / أمم متحدة / ٣٤٣ بتاريخ / ٢٠٠٥/٣/٢٩م .
٢٥. خالد حسين محمد ، المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد السودانيين ، (الخرطوم:مطابع السودان للعملة / مايو ٢٠٠٧م)، ص ١٠١.